

فهرست

.....	تمهيد
١٣	مفهوم الاستفتاء الشعبي
١٥	- معنى الاستفتاء الشعبي
١٦	- موضوع الاستفتاء الشعبي
١٩	- الاستفتاء الشعبي والانتخاب
٢٠	- أنواع الاستفتاء الشعبي
٢٠	- الاستفتاء الشعبي أساس مشروعية السلطة
٢١	- الاستفتاء الشعبي عمل من أعمال السيادة
٢٣	الاستفتاء الشعبي مظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي
٢٥	- الاستفتاء الشعبي نشأ في عهد النظام الديمقراطي
٢٦	- الاستفتاء الشعبي يحقق الديمقراطية
٢٨	- الاستفتاء الشعبي أداة استقرار سياسي
٢٩	الاستفتاء الشعبي والممارسات الدكتاتورية
٣١	- تمهيد
٣١	- الاسترأس
٣٢	- استخدام الاستفتاء الشعبي لكسب التأييد الشعبي
٣٤	- لإقرار قوانين ظالمة
٣٨	- عدم مقدرة الشعب على دراسة المواضيع المعقدة
٤١	الاستفتاء الشعبي ونظرية سيادة الأمة
٤٤	- نظرية سيادة الأمة في الدستور الأردني

٤٥	- سيادة الأمة مطلقة
٤٦	- يقظة السيادة
٤٨	- امتداد السيادة قبل الدستور وبعده
٤٩	- الاستفتاء التأسيسي تطبيق لنظرية سيادة الأمة
٥١	الاستفتاء الشعبي ونظرية وكالة الأمة
٥٣	- الاستفتاء الشعبي لا يتعارض والمجلس النيابي
٥٨	- بطلان نظرية وكالة الأمة للمجلس النيابي
٥٩	- جدل حول شرعية تمثيل المجلس النيابي
٦١	- النواب ليسوا وكلاء عن الأمة
٦٢	- عدم استبداد المجلس النيابي
٦٣	- الرجوع للشعب عند حل المجلس النيابي
٦٧	انعدام النص المانع للاستفتاء
٦٩	- الأخذ بالاستفتاء دون نص
٧٥	- الأصل في الأشياء الإباحة
٨٣	أخطاء يجب تصحيحها حول الاستفتاء الشعبي
٨٥	- تمهيد
٨٥	الخطأ الأول: تطبيق مبدأ سيادة القانون
٨٦	- التدخل في الأحكام القضائية
٨٧	- التمرد على القانون
٨٨	- صناعة القرار
٨٩	- عدم الاعتماد على الكفاءات
٩١	- عدم محاربة الفساد
٩٧	- الاعتقالات الإدارية
٩٨	- جرائم المديونية
١٠٨	الخطأ الثاني: شكل الدولة الأردنية

- الخطأ الثالث: حداثة الدستور الأردني ١١٠
- الدستور الأردني لا ينتمي إلى أية عائلة ١١١
- وجود نصوص دستورية تسوغ الاستبداد ١١١
- النظام البرلماني في الأردن ١١٢
- عدم النص على وحدة القضاء ١١٢
- بدهة المحاكم الخاصة ١١٣
- النص على المحاكم الدينية ١١٣
- منح السلطة التنفيذية سلطة التشريع ١١٤
- الخطأ الرابع: شرعية الحكم ١٢٠
- استمرار الأحكام العرفية وقانون الدفاع ١٢١
- توقف الحياة البرلمانية ١٢٨
- الاعتداء على السلطات الدستورية ١٢٩
- أسلوب تشكيل الوزارات ١٣٢
- الإصلاح السياسي والديمقراطي ١٣٦
- الخطأ الخامس: عدم تطبيق النصوص الدستورية المتعلقة
بالحريات ١٣٩
- الاستفتاء على المواثيق ١٤٠
- عدم جواز المقارنة بين الدستور الأردني
والدساتير الأخرى ١٤٢
- عدم وجود نصوص دستورية شاملة للحريات العامة ١٤٢
- الاستفتاء الشعبي والثورات ١٤٥
- الشرعية الثورية والشرعية الدستورية ١٤٧
- لجوء الثورات للاستفتاء الشعبي لا يعيب الاستفتاء ١٤٩
- حق الشعوب في الثورات ١٤٩